

## المحاضرة العاشرة: أنواع التنظيمات (الإدارية، المركزية، الاقتصادية، السياسية)

التنظيمات المحلية والمركزية (البلدية، الوزارة):

### البلدية:

لا شك أن وظيفة التنظيمات المحلية تعد اليوم الأكثر أهمية، أو ينبغي أن يكون لدى الحاكم أو المحكومين على حد سواء خصوصاً في عصر دولة الإدارة والرفاهية الاجتماعية، فالوظائف التي تقوم بها التنظيمات المحلية ضمن امتداداتها الجغرافية تمثل دائماً الأساس المنطقي والطبيعي في تنظيم المجتمعات المحلية وإدارتها من حيث التعامل مع قضايا المواطنين المباشرة وهمومهم اليومية وحاجاتهم الأساسية، ناهيك عن تأمين المحافظة على الأمن والنظام المحليين.

إن هذه الأهمية وهذا الأثر الحيوي الذي تقوم به التنظيمات المحلية ليس حدثاً عسرياً نتيجة للمستجدات والتحويلات الجذرية التي شغلت جميع مناحي الحياة ونشاطاتها، بل إن ذلك يعود إلى بدايات وجود الإنسان نفسه على هذه البسيطة، فالسلطات المحلية قديمة قدم الإنسان نفسه، حيث إن التنظيمات المحلية تعد أرسخ أنواع الترتيبات الإدارية قدما في كل مجتمع إذ أن لها وجود في القبيلة والقرية والمدينة وجميع التجمعات البشرية.

أصبحت التنظيمات المحلية تحتل مكان الصدارة من حيث كونها خط الدفاع الأول للإستقرار المحلي وصناعة للتنمية الشاملة إذا ما أحسن إستغلالها وتوظيفها، وتشير التجارب والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية على أهمية المجتمعات المحلية في كونها ميادين رحبة وبيئات صالحة لتحقيق الانطلاقة الحقيقية للتنمية الشاملة.

1- مفهوم الجماعات المحلية: تعرفها إبتسام قرام " أنها مقاطعات إدارية ذات شخصية إعتبارية تتمتع بميزانية (الولاية والبلدية) وإختصاصاتها ومجال خاص، وتشرف على إدارة المجموعة المحلية والأجهزة التابعة عند الانتخاب بالتصويت العام، وهي مؤهلة لتقاضي أمام العدالة وإبرام عقود بإسمها<sup>1</sup>.

يعرفها محمد الحنفي: " عبارة عن مجموعة من السكان يقطنون حدوداً ترابية معينة بالعادات والتقاليد والأعراف التي تفرزها الوضعية الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للجماعة التي تنتخب من بين أعضائها من يمثلها في المجلس الجماعي الذي يشرف على تنظيم الشؤون العامة للجماعة، وتساعد المواطنين على تنظيم شؤونهم الخاصة، كما تعمل على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية من أجل النهوض بالجماعة على جميع المستويات في إطار التنسيق مع الإقليم ومع الجهة، وعلى المستوى الوطني.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - إبتسام قرام: المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، قصر الكتاب، الجزائر، 1995، ص52، 53.

<sup>2</sup> - محمد الحنفي، هل يمكن اعتبار الجماعات المحلية أدوات تنموية، www.rezgar.com، ص02.

ويطلق عليها في الجزائر باسم البلديات والولايات، وتضم البلدية مجموعة سكانية معينة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحدث بموجب قانون<sup>1</sup>.

كما تعرف الولاية بأنها جماعة عمومية إقليمية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة وتنشأ بموجب قانون<sup>2</sup>.

وينتخب سكان البلدية من يقوم بتسيير شؤون الولاية مجلس شعبي ولائي منتخب على المستوى الولائي، ويتم تعيين الوالي من قبل السلطات المركزية، وكذا يتم تعيين المجلس التنفيذي الولائي.

### مفهوم الإدارة المحلية:

هو أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون.

وهي الوظيفة الإدارية بين أجهزة المركزية والمحلية بما يمكن ونظام الجماعات المحلية، من إدارة مرافقها بصورة مستقلة في إطار تنظيم قانوني.<sup>3</sup>

هذه المنظمات تنتقل إليها بعض السلطات وصلاحيات الأجهزة الحكومية في المجال التنفيذي فحسب، فليس لهذه المنظمات صلاحيات التشريع، فهذه المنظمات تتمتع بقدر من الاستقلال التنظيمي والإداري والمالي في مجال التنفيذ في الحدود الإقليمية الخاصة، التي تمثل نطاق إختصاصها.

### أجهزة الإدارة المحلية في التنظيم الإداري الجزائري:

لقد أشارت المادة الخامسة عشر من دستور 1996 على ان الجماعات المحلية للدولة الجزائرية هي البلدية والولاية.

#### 1-البلدية:

البلدية هي الوحدة او الهيئة الإدارية اللامركزية أقليمية ( محلية في النظام الإداري الجزائري) وبتعبير آخر أنها الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدة سياسيا وإداريا واجتماعيا واقتصاديا.

من خلال ما سبق البلدية هي: " الجهاز التخطيطي له صلاحيات تنفيذية وأداة لتحريك مشاريع تنموية وتوفير بيئة صحية وملائمة لكافة أعضاء المجتمع المحلي ومشاركتها عن طريق ممثلهم في عملية التنمية المحلية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية، العدد 15، القانون 90-08 المادة 01، 1990، ص488.

<sup>2</sup> - الجريدة الرسمية العدد 15، القانون 90-09، المادة 01، 1990، ص504.

<sup>3</sup> - أحمد رشيد، نظم الحكم والإدارة المحلية، المفاهيم العملية وحالات دراسية، دار المعارف، القاهرة، 1977، ص152.

<sup>4</sup> - مصطفى عوفي، صالح ساكري، تنظيم الإدارة المحلية في الجزائر، العدد 13، مجلة الإحياء، ص251.

فالببلدية هي وحدة او هيئة إدارية لا مركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الجزائري، بل هي الجهاز او الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدية سياسيا واجتماعيا وثقافيا، وتضم البلدية مجموعة سكانية معينة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وعرفها المشرع الجزائري بموجب المادة 02 من القانون رقم 11/10 المتعلق بقانون البلدية بانها القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان ممارسة المواطنة، وتشكل اطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية وتتكون من:

• رئيس المجلس الشعبي البلدي

• المجلس الشعبي البلدي

**مصادر تمويل البلدية نذكر:**

• حصيلة المواد الجبائية

• مداخيل الممتلكات مثل الإيجارات وغيرها

• الإعانات والاقتراض

• الصندوق المشترك للجماعات المحلية<sup>1</sup> FCCL

**أجهزة البلدية:** يتكون التنظيم الإداري من الأجهزة التالية:

**أ- المجلس الشعبي البلدي:**

هو جهاز يعمل تحت رئاسة رئيس المجلس، وهو هيئة تداولية ويتكون من مجموعة من الأعضاء الذين تم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام والسري، وتنظيم سير أعماله المواد من 14 إلى 23 من القانون البلدي 08/90 وللمجلس الشعبي البلدي لجانا دائمة أو مؤقتة كما تنص عليها المواد 24-25-26 من نفس القانون، ... دراسة القضايا التي تهم البلدية لا سيما في الاقتصاد والمالية، والتهيئة العمرانية والتعمير والشؤون الاجتماعية والثقافية، وتشكل اللجان بمداولات المجلس الشعبي البلدي ويجب أن تضمن تشكيلتها تمثيلا تناسبيا يعكس المكونات السياسية للمجلس الشعبي البلدي ويرأس اللجنة منتخب بلدي يعينه المجلس الشعبي البلدي الداخلي وتصادق عليه، ويمكن لرئيس اللجنة أن يستعين بأي شخص يستطيع بحكم اختصاصه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة<sup>2</sup>.

**اختصاصات المجلس الشعبي البلدي:**

**1-الاختصاصات الإدارية أو التنظيمية:**

<sup>1</sup> بن عيسى زايد، بن علي خلدون، أهمية التنظيم الإداري المحلي ( البلدية) في تحقيق التنمية المحلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2019، ص171

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/315/12/4/104671>

<sup>2</sup>- مصطفى العوفي، مرجع سبق ذكره ، ص252.

تشمل تخطيط وفتح شوارع فيها وتحديد عرضها وتعبيدها وإنشاء أرصفتها وصيانتها وتنظيمها وإنارتها وتسميتها وترقيمها وبمعنى إعداد مخطط التهيئة العمرانية والمصادقة عليها، كما يقوم بمباشرة إدارة أملاك البلدية وإبرام عقود خاصة بالصفقات والمناقصات المتعددة للبلدية، ويعد مخطط الحماية المدنية وإتخاذ كافة التدابير الوقائية اللازمة لمواجهة الكوارث والأخطار والعمل على نجدة الأشخاص والمحافظة على أموالهم وممتلكاتهم، وتأمين نظام المقابر والمآتم وكذلك إنشاء مرافق اللازمة لمواجهة هذه المهام، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لتسيير المصالح ويصادق الوالي على إنشاء هذه المؤسسات.

2- الاختصاصات المالية: وتشمل إقرار ميزانية البلدية التي يعدها المجلس التنفيذي البلدي (الهيئة التنفيذية) ثم تعرض على المجلس الشعبي البلدي للتصديق وإقرارها بعد المداولة كما يقوم بتصويت على قبول الهبات والتبرعات ويقضي بإعادة الحقوق لأصحابها ويقر الصفقات الخاصة بالبلدية.

3- الاختصاصات الاجتماعية والاقتصادية: وهي نشاطات ذات طابع اقتصادي خصص لها القانون عدة مواد ونص فيها على إمكانية إقامة المشاريع الضرورية في مجال النقل، السياحة، السكن، العلاجي، الصناعي...

ب- **الجهاز (الهيئة) التنفيذية للبلدية:** الجهاز التنفيذي للبلدية هو جهاز جماعي يضم رئيس وعدة نواب، ويتم تعيين نواب الرئيس باقتراح منه، ويعرضهم على المجلس للانتخاب عليهم بالأغلبية المطلقة ومدة نيابة رئيس المجلس الشعبي البلدي هي خمس سنوات، ويعلن للعموم عن تعيين الرئيس في مهلة ثمانية أيام عن طريق الإعلانات التي تلتصق على أبواب مقر البلدية ولوحاتها الإدارية ويبلغ فوراً إلى الوالي، وتكلف هذه الهيئة بتنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي.<sup>1</sup>

#### - اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي:

تتمثل صلاحيات رئيس المجلس الشعبي في نوعين الأول كمثل للبلدية والثاني كمثل للدولة.

ويعد أهم هيئة في تسيير البلدية فهو يعتبر رئيس الجهاز التنفيذي للبلدية، كما أنه حلقة وصل بين المجلس الشعبي البلدي والولاية، وله العديد من الصلاحيات باعتباره تارة ممثلاً للدولة على مستوى البلدية بصفته ضابط الحالة المدنية، ومن ثم فإليه قابلية إضفاء الطابع الرسمي على عقود الحالة المدنية، ويجوز أن يفوض هذا الاختصاص إلى نوابه أو إلى أحد الإداريين على أن يبلغ النائب العام الوالي بذلك ويتمتع بصفة ضابط الشرطة القضائية، ومن ثم فإليه تعود صلاحية مباشرة في التحقيق في الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصه وفي حدود إقليم البلدية والشكاوى التي ترفع إليه، وتارة أخرى ممثلاً للبلدية في كل التظاهرات الرسمية والاحتفالات والأعمال المدنية والإدارية وفقاً للشروط المنصوص عليها في التنظيمات، وتسيير وإدارة الموارد البلدية

<sup>1</sup> مصطفى عوفي، مرجع سبق ذكره، ص 253

بالاتفاق والإشراف على المحاسبة البلدية، ويتولى مهام إبرام العقود اقتناء الأملاك وعقود بيعها وقبول الهدايا والهيئات والوصايا، وإبرام الصفقات العمومية والمزادات الخاصة بأشغال البلدية، ومراقبة حسن تنفيذها<sup>1</sup>.

### صلاحيات المجلس الشعبي البلدي على التنمية المحلية:

إن التطور والرقي بالمجتمعات هدف أساسي تسعى لبلوغه كل دول خاصة الدول النامية، فإن ذلك لا يتحقق إلا بتحقيق تنمية شاملة، فقد وسع المشرع من صلاحيات المجالس الشعبية البلدية في شتى المجالات، من أجل تنمية المجتمع وإدارة شؤون المواطنين، وذلك من خلال الإصلاحات الأخيرة التي عرفتتها منظومة الجماعات المحلية، حيث صدرت مجموعة من القوانين التنظيمية، وكان لهذه الإصلاحات أثر كبير في مجالات التنمية، حيث تسهر الجماعات المحلية وبالأخص البلدية على توفير الخدمات العمومية في إنجاز<sup>2</sup> المشاريع هامة تحضن معظم الخدمات العامة كتوفير الماء الشروب، التطهير، النقل الحضري، الصحة العمومية، وذلك بتسطير برنامج يستجيب لتطلعات المواطنين والإدارة على حد سواء تسهر الجماعات المحلية على تنفيذها في إطار صلاحياتها تنظيم الطرقات، التعمير، تدابير تشجيع الاستثمار<sup>3</sup>.

### عمل تطبيقي: على كل طالب الاطلاع على قانون الجماعات المحلية (البلدية) لسنة 2011 من الجريدة

الرسمية ثم تقديم بحث على بلدية كنموذج.

### الوزارة:4

يخضع تنظيم الوزارات وتركيبها وصلاحياتها لتشكيلة الحكومة ولتوزيع المهام بداخلها، بما أن الدولة المعاصرة تتميز بتعدد وظائفها بغض النظر عن طبيعة نظامها السياسي والإقتصادي فإن هذا التعدد يفرض تقسيم العمل بين هيآت المركزية لتشكيل محل هيئة بما يسمى بالوزارة حيث يعهد لها القيام بعمل معين تحده القوانين والتنظيمات فالوزارة بصفة عامة تعتبر أهم الأقسام الإدارية وأكثر انتشارا لما تتميز به من تركيز السلطة.

### صلاحيات الوزير:

<sup>1</sup>-بن عيسى زايد، خلدون بن علي، أهمية التنظيم الإداري المحلي (البلدية) في تحقيق التنمية المحلية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2019، ص171.

<sup>2</sup>- لعمرى محمد، الجماعات المحلية وإشكالية التوفيق بين تقديم خدمة نوعية والاستغلال المالي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11، جامعة عباس لغرور، 2019، ص350.

<sup>3</sup>لعمرى محمد، المرجع نفسه

<sup>4</sup> الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الإدارة المركزية في الجزائر

إن رئيس الحكومة هو الذي يوزع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الأحكام الدستورية، حيث يتم تحديد صلاحيات الوزير بموجب مرسوم تنفيذي صادر عن رئيس الحكومة. كما يمكن رد أهم صلاحيات الوزير إلى السلطة التنظيمية رغم أنها غير مستقلة ومع ذلك قد يساهم في تنفيذ وتطبيق أحكام المراسيم التنفيذية بموجب ما يصدر من قرارات تنظيمية تتصل بقطاع وزارته والتي تنشرها في النشرة الرسمية للوزارة، والسلطة الرئاسية تحول المراسيم التنفيذية المحددة لصلاحيات أعضاء الحكومة ممارسة مظاهر السلطة الرئاسية بمختلف عناصرها على جميع الموظفين العاملين بالوزارة. أما سلطة التعيين فتتم بتفويض من رئيس الحكومة، وكذا الرقابة الإدارية بحيث يمارس الوزير وصايته على مختلف المؤسسات الإدارية العامة العاملة في قطاع وزارته.

● **تنظيم الوزارة:** يمكن تصنيف الوزارات رغم تداخل النشاط الحكومي إلى عدة أنواع تتمثل أساسا فيما يلي:

- وزارات السيادة: وهي الوزارة الأساسية المكلفة بالحفاظ على كيان الدولة وقوامها: وزارة العدل، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية.
- الوزارات ذات الطابع الاقتصادي: وهي مجموع الوزارات العاملة في ميدان الاقتصادي (وزارة الصناعة، أو الفلاحة، أو التجارة).
- الوزارات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي: وتتمثل في الوزارات العاملة في الحقل الاجتماعي أو الثقافي (وزارات الشؤون الاجتماعية، وزارة التعليم العالي ووزارة الثقافة والإعلام).

إن تقسيم الوزارات وتصنيفها يبقى مسألة نسبية ذلك أن توزيع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة من طرف رئيس الحكومة كما ورد في مادة 85 فقرة 1 لا يعني عدم وجود مجالات للتعاون بل والتداخل أحيانا. وإذا كان لهذا التصنيف من أثر فهو المتمثل في إسناد وزارات السيادة لأشخاص مراعاة لاعتبارها سياسية الثقة خلافا لباقي الوزارات التي عادة ما يتولاها ذوي الخبرة والاختصاص أي الاعتبارات تكنوقراطية.<sup>1</sup> وعلى الرغم من تباين التنظيم الهيكلي والداخلي للوزارات باختلاف نوعها ونشاطها فقد صدر مثلا المرسوم التنفيذي رقم 90-188 في 23 جوان 1990 الذي يحدد هيكل الوزارة على أجهزة الإدارة المركزية ومصالحا الخارجية.

**مثال عن وزارة يقوم الطالب باعداده**

<sup>1</sup> الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، المرجع نفسه

## التنظيمات الاقتصادية (التنظيم الصناعي والخدماتي):

### مفهوم المؤسسة الاقتصادية :

- 1- تعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية وإجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في النطاق المكاني.<sup>1</sup>
  - 2- أما "فرانسوا سبيروا" فيرى بأنها: منظمة تجمع أشخاص ذوي كفاءات متنوعة، تستعمل رؤوس الأموال والقرارات من أجل إنتاج السلع.<sup>2</sup>
  - 3- هي الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي، والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها.<sup>3</sup>
  - 4- وتعرف كذلك على أنها: " شكل اقتصادي وتقني وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها، وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لتقييم العمل الاجتماعي بهدف إنتاج سلع أو وسائل الإنتاج أو تقديم خدمات متنوعة".<sup>4</sup>
- وتعرف أيضا بأنها مجموعة عناصر الإنتاج البشرية والمادية والمالية التي تستخدم وتسير وتنظم بهدف إنتاج السلع وخدمات موجهة للبيع، وهذا بكيفية فعالة تضمنها مراقبة التسيير بواسطة وسائل مختلفة كتسيير الموازنات وتقنية المحاسبة التحليلية وجداول المؤشرات.<sup>5</sup>
- المؤسسة الاقتصادية: تعتبر المؤسسة كل وحدة قانونية، سواء كانت شخص مادي أو شخص معنوي، والتي تتمتع باستقلال مال واستقلال في صنع القرار، وتنتج سلع أو خدمات، حيث تعبر عن واقع اقتصادي وبشري واجتماعي<sup>(6)</sup>

كما أنها خلية اقتصادية تشكل علاقات وروابط مع أعوان اقتصادية أخرى تتداخل معها مختلف الأسواق<sup>(7)</sup>

---

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص28.

<sup>2</sup> سلطان بلقاسم، العلاقات انسانية في المؤسسة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد5، فيفري 2004، ص29.

<sup>3</sup> زكي حنوش، الرقابة والتخطيط في المشروع، مديرية الكتب والمطبوعات، الجزائر، 1981، ص5.

<sup>4</sup> عبود، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص58.

<sup>5</sup> العربي دحموش، محاضرات اقتصاد المؤسسة مطابع جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص3.

<sup>6</sup> Jean Longatte, Jacques Muller, **Economie d'entreprise**, Dunod, paris, 2004,p01.

<sup>7</sup> Pierre Conso, **La gestion Financière de l'entreprise**, 8ème édition, Dunod, paris, 2000, p60.

**خصائص المؤسسة الاقتصادية** تتميز المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص والصفات التي تتصف بها نوجزها فيما يلي:

✎ للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات، أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.

✎ القدرة على الإنتاج وأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

✎ أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية، وقدرة على تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة.

✎ تتميز بالمرونة أي قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة أي لديها إمكانية التجديد والتطور.

✎ تمتلك أهداف واستراتيجيات محددة مسبقا.

✎ كما تتميز المؤسسة الاقتصادية أيضا بكونها مركزا للمخاطرة، فهي معرضة للمخاطر وبالتالي عليها التقليل من هذه المخاطرة قدر الإمكان.<sup>1</sup>

✎ ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها ويكون إما عن طريق الإعتمادات وإما عن طريق الكلية أو عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.

✎ المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.<sup>2</sup>

✎ المؤسسة مركز الحياة الاجتماعية، حيث تعتبر مكان يتم فيه العمل جماعيا من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة، وذلك بالتعاون والتنسيق في الإطار احترام القواعد وقيم المؤسسة.

✎ المؤسسة شبكة معلومات، إن اتخاذ القرارات الرشيدة يتطلب معلومات من مصادر مختلفة وبالتالي يتحتم على المؤسسة إعداد أنظمة قادرة على إنتاج المعلومات أو ما يسمى بنظام المعلومات.<sup>3</sup>

### **وظائف المؤسسة الاقتصادية وأنواعها:**

لمؤسسة عدة وظائف تمكنها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي، وتظهر هذه الوظائف في الممارسات والعلاقات الوظيفية التي لها دور في نظام المؤسسة وعلاقتها مع الجمهور الخارجي.

<sup>1</sup> عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص25.

<sup>2</sup> Goorget F. gant developpement administatiion concepts methodes ;1979.p23.

<sup>3</sup> غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص9-11.

**الوظيفة الإنتاجية:** تتركز في توظيف عوامل الإنتاج في أفضل الأساليب الإنتاج سلع وخدمات توضع في استخدامات المستهلك وتشمل الوظيفة الإنتاجية، جميع مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والإستخراجي والخدمات بمختلف أنواعها.<sup>1</sup>

**الوظيفة التسويقية:** المعنية بشؤون السوق وما يتبعه، وبفضلها تتمكن المؤسسة من تحيين منتجاتها حسب رغبات الزبائن، وتحتوي هذه الوظيفة على وظيفتين أساسيتين هما: وظيفة الشراء، ووظيفة البيع، حيث يعرف التسويق على أنه عملية تخطيط وتنفيذ لمفهوم التسيير، الترويج والتوزيع للأفكار والسلع والخدمات المتبادلة التي تشبه وتحقق أهداف الأفراد والمنظمات.<sup>2</sup>

**الوظيفة الإدارية:** لكل مؤسسة إدارة تضم وظائف القرار والتنسيق والرقابة والتمثيل في الداخل والخارج، وتكون وظيفة الإدارة على مستوى المؤسسة أو الوحدة أو المصلحة، أو المجموعة الجهوية أو الوطنية أو العالمية، كما يزيد حجمها ونطاق صلاحياتها أو ينقص على قدر مركز لتدبير ويتحمل مسؤولية الإدارة العليا المؤسسة عادة ما يرتقون من مراكز دنيا<sup>3</sup>، بعدما اكتسبوا خبرة ومؤهلات لذلك، ويمكن أن تعرف الإدارة بأنها: " عملية توجيه الجهود المتكاملة للعاملين في المنطقة بكفاءة وفعالية.<sup>4</sup>

**الوظيفة الأمنية:** هي كل نشاط موجه نحو ضمان أمن العمال وحفظ المنتجات وسلامة وسائل الإنتاج.

**الوظيفة التقنية:** هي الوظيفة المسؤولة عن نشاط التحويل والتحسين بما يتماشى مع أدواق الزبائن ورفع المردودية وخفض التكاليف.<sup>5</sup>

### **الوظيفة المالية:**

هي مجموعة من المهام والعمليات التي تسعى في مجملها إلى البحث عن الأموال من مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، خاصة بعد تحديد الحاجات التي يريدتها من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية، ثم تأتي مرحلة القرار باختيار أحسن الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق خططها ونشاطها بشكل عادي، والوصول إلى الأهداف المسطرة.

### **وظيفة التمويل:**

وهي من الوظائف التي تنطلق منها مختلف العمليات والأنشطة الخاصة بالمؤسسة وعند التنفيذ فهي تمثل الخطوة الأولى من هذه الأنشطة وتحتل أهمية كبيرة.

<sup>1</sup> مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ط1، دار المناهج، الأردن، 2007، ص20.

<sup>2</sup> نظام موسى سويدان وشفيق إبراهيم حداد، التسويق: مفاهيم معاصرة، ط1، دار الحامد، الأردن، 2003، ص25.

<sup>3</sup> محمد حسن، التدبير الإقتصادي للمؤسسات تقنيات واستراتيجيات، د. ط، دار عين النبيان، الجزائر، 2001، ص24.

<sup>4</sup> فريد فهمي زيارة، وظائف الإدارة، ط2، دار اليازوري، الرदन، 2009، ص7.

<sup>5</sup> إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية، ط2، التجارة الإلكترونية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص10.

أنواع المؤسسة الاقتصادية: تصنف المؤسسات الاقتصادية وفق عدة معايير أهمها:

#### ❖ حسب المعيار القانوني:

طبقا لهذا المعيار فإن يمكن توزيع المؤسسات إلى قسمين: خاصة تخضع للقانون الخاص، وعامة أو عمومية أي تابعة للدولة أو القطاع العام وتخضع للتشريعات الخاصة به.

**1- المؤسسات الخاصة:** تتخذ المؤسسات الخاصة دورها أشكالاً متعدداً، ويمكن ضمها تحت نوعين أساسيين: مؤسسات فردية وشركات

#### **1-1- المؤسسات الفردية:**

نشأت هذه المؤسسات عن جمع شخص يعتبر رب العمل، أو صاحب رأس المال، عوامل الإنتاج الأخرى، ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة أو التنظيم أحياناً، وقد يقدم أيضاً جزءاً من عمل المؤسسة وهذه المؤسسة التي تختلط فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال، ويأخذ هذا النوع من المؤسسات أشكالاً تتباين من مؤسسات إنتاجية إلى وحدات حرفية، تجارية، أو فنادق...إلخ، وغالباً لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعاً، وتدخل ضمن مجموعة المؤسسات الصغيرة.<sup>1</sup>

#### **1-2- مؤسسات الشركات:**

في هذا النوع من المؤسسات التي تتفرع على عدة أقسام، يتوزع فيها التنظيم أو التسيير ورأس المال على أكثر من شخص، وتنقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين رئيسيين هما:

#### ← شركات الأشخاص:

يمكن اعتبار هذه الشركات بأنها إعادة إنتاج لعدد من المؤسسات الفردية، حيث تسمح بتجميع رؤوس أموال أكثر وبالتالي احتلال أكبر مجال للنشاط الاقتصادي وتكون شركات الأشخاص حسب القانون التجاري الجزائري<sup>2</sup> وتجمع في الغالب صلة القرابة أو الصداقة كشركات التضامن، شركات التوصية البسيطة وشركات ذات المسؤولية المحدودة

#### ← شركات الأموال:

<sup>1</sup>ناصر دادى عدون، اقتصاد المؤسسات، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص54-55.

<sup>2</sup>ناصر دادى عدون، المرجع نفسه.

هي شركات تتمتع باستقلالية تامة عن مالكيها كون رأس مالها يتحول إلى أسهم فكل مساهم أو مشترك يدخل بمقيّمات تتمثل بأسهم قابلة للتداول.<sup>1</sup>

**حسب معيار الحجم:** من أهم المعايير المعتم عليها في تصنيف المؤسسات الإقتصادية، أي حسب عدد العمال، وهنا تختلف تقسيمات المختصين للمؤسسات حيث نجد ما يلي:

المعتمدين على تصنيف المؤسسات إلى خمسة أنواع يكون على النحو التالي:

- 1/ من 0 إلى 9 عمال: المؤسسات المصغرة
- 2/ من 10 إلى 49 عامل: المؤسسات الصغيرة.
- 3/ من 50 إلى 499 عامل: المؤسسات المتوسطة.
- 4/ من 500 إلى 999 عامل " المؤسسات الكبرى.
- 5/ بداية من 1000 عامل: المؤسسات الكبرى جدا

التصنيف الثاني يصنفها إلى أربعة أنواع على النحو الآتي:

- 1/ المؤسسات المصغرة: من 1 إلى 9 عمال
- 2/ المؤسسات الصغيرة: من 10 إلى 199 عامل
- 3/ المؤسسات المتوسطة: من 200 إلى 499.
- 4/ المؤسسات الكبيرة: من 500 فما فوق.<sup>2</sup>

**حسب المعيار الإقتصادي:** يعتمد تصنيف المؤسسات على هذا المعيار على قاعدة التقسيم الإجتماعي للعمال.

**مؤسسات فلاحية:** وتجمع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها ومنتجاتها، وتربية المواشي حسب تفرعاتها أيضا، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري، وغيره من نشاطات مرتبطة بالأرض والموارد الطبيعية القريبة إلى الإستهلاك، وتضاف إليها أنشطة المناجم لتصبح جميع هذه المؤسسات ضمن القطاع الأول ككل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، / ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2007، ص20-21.

<sup>2</sup>غول فرحات، الوجيز في إقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص17-18

<sup>3</sup>ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسات، ص70.

## 1 / مؤسسات صناعية:

وتنقسم هذه المؤسسة إلى:

- مؤسسات صناعية ثقيلة أو إستراتيجية: كمؤسسات الحديد والصلب، مؤسسات الهيدروكربونات... إلخ.
- مؤسسات الصناعات التحويلية والخفيفة: كمؤسسات الغزل والنسيج، مؤسسات الجلود... إلخ.

## 2 / مؤسسات تجارية:

وهي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الجملة ومؤسسات المفروق مثل: مؤسسات الأروقة الجزائرية، مؤسسات أسواق الفلاح .

## 3 / مؤسسات مالية:

وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الإجتماعي... إلخ.

## 4 / مؤسسات خدماتية:

وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كمؤسسات النقل ومؤسسات البريد والمواصلات والمؤسسات الجامعية، مؤسسات الأبحاث العلمية.

## 5 / مؤسسات مالية:

وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الإجتماعي.

## 6 / مؤسسات خدماتية:

وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كمؤسسات النقل ومؤسسات البريد والمواصلات والمؤسسات الجامعية، مؤسسات الأبحاث العلمية.<sup>1</sup>

مثال: مؤسسة اقتصادية يقوم الطلبة باختيارها والعمل عليها لتقديمها كمشروع بحث

## التنظيمات السياسية (الأحزاب السياسية، التنظيمات غير الحكومية)

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمان استمراره واستقراره، فهي تؤدي دورا مهما في تنشيط الحياة السياسية واثارت تشكل ركنا أساسيا من أركان النظم الديمقراطية، فأداء الأحزاب ينعكس سلبا أو إيجابيا على نوعية الحياة السياسية وعلى مستوى التطور الديمقراطي والتحدث السياسي وفاعلية النظام السياسي الذي يعد إنعكاسا للنظام الحزبي السائد في الدولة، وتعد الأحزاب إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، وكذا إحدى قنوات الاتصال السياسي المنظم في المجتمع، فهي تقوم بالتعبير عن اهتمامات الأفراد وحاجاتهم العامة والعمل على تحقيقها من قبل

<sup>1</sup> عمر صخري: إقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 30-31

الحكومة ، بفضل الضغط الذي تمارسه الأحزاب على صناعات السياسة العامة الرسميين، وكذلك نقل رغبات وسياسيات الحكومة إلى المواطنين والعمل على تعبئة الجهود والمواقف المتباينة إزاءها، إما دعماً وإما رفضاً.

### تعريف الحزب السياسي:

حسب التعريف الدولي فإن الحزب السياسي هو جماعة مؤلفة طوعاً من عدد من الأشخاص على أساس مبادئ وأهداف مشتركة للمساهمة في تأطير المواطنين وتنظيم مساهمتهم في الحياة السياسية، وخوض الانتخابات العامة على اختلافها، ويمارس الحزب نشاطه بوسائل ديمقراطية وسليمة يهدف تداول السلطة والمشاركة فيها ضمن فهم وتصور محددين لتحقيق المصلحة الوطنية، وكما هو موضح فإن الحزب يشمل المبادئ الأساسية التالية:

**\*السعي إلى السلطة:** إن أهم ما يميز الحزب السياسي عن غيره من التنظيمات هو كونه يسعى إلى السلطة سواء على المستوى الوطني أو المحلي والسعي للسلطة هو بوابة الحزب نحو تطبيقها البرنامج الذي تمثل.

...لتحقيق المصلحة الوطنية.<sup>1</sup>

**\* عمل جماعي منظم:** يتسم عمل الحزب السياسي بكونه عملاً جماعياً منظماً يضمن له الديمومة والاستمرارية، فرغم أهمية الأشخاص والقيادات في حياة الأحزاب، إلا أن وجود الحزب لا يرتبط بأشخاص معينين، وإذا حدث ذلك يكون بداية لتدهور الحزب وتراجعها أو حتى اندثاره، ذلك أن وجود الحزب يرتبط أساساً بقدرته على استقطاب الأعضاء والمناصرين له، وهذا انعكاس لحقيقة أن العضوية السليمة في الحزب تكون مبنية على الاختيار الطوعي الحر.

**\* تأطير المواطنين:** الحزب السياسي أداة رئيسية من أدوات تنظيم أفراد المجتمع على أساس من البرامج التي يتبناها، وليس بالاستناد إلى الانتماءات الأولية للمواطنين التي يحددها الدين أو الطائفة أو... أو الجهة لهذا يكون الحزب أداة تنظيم مساهمة الأفراد في الحياة السياسية وأداة توحيد وتماسك مجتمعي لأنه عابر لكل الانتماءات الأولية للمجتمع بهذا يصبح الانقسام في المجتمع إنقساماً بين أفكار ورؤى مختلفة لتحقيق الصالح العام.<sup>2</sup>

### المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي:

---

حسين أبو رمان ، الأحزاب السياسية، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، كتاب إلكتروني، تم الإطلاع عليه عبر الرابط <https://nimd.org>; consulté le 30/09/2022<sup>1</sup>

<sup>2</sup>-حسين أبو رمان ، الأحزاب السياسية، المرجع نفسه

لقد تعددت التعريفات بين رجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب السياسية، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الإيديولوجيات، وإلى تطور النظرة إلى وظيفة الحزب و مهامه وإلى الزاوية التي ينظر منها إليه.

**1-الفكر الليبرالي:** يركز في تعريفه للحزب السياسي على الجانب العملي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب، والوصول إلى السلطة، والمشاركة في صنع القرار، كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه.

يعرفه **جورج بيردو** " الحزب السياسي" هو كل تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة.<sup>1</sup>

ووضع فرانسوا بوريل: ثلاثة عناصر لا بد من وجودها في كل حزب سياسي وهي:

-مجموعة منظمة من الأفراد القادرة على التعبير عن مطالبهم.

-وجود مجموعة من اقتراحات تمس سياسة الحكومة.

-وجود نشاط يهدف غلى السيطرة على السلطة وممارستها.

**2-الفكر الماركسي:**

الحزب هو تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاطا بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي.

فالحزب هو من طبقة معينة بل وقسم متقدم أو " طبيعي" في الطبقة، وإن الحزب الثوري أو العمالي يرتكز على طبقة العمال ويمثل قاعدتها.<sup>2</sup>

**3- الفكر العربي:**

أما سعاد الشرقاوي تعرفه أنه: تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة.<sup>3</sup>

**\*يمكن جمع الخصائص والعناصر الأساسية التي تميز الحزب حتى يصبح التعريف ومن أهم هذه العناصر هي:**

<sup>1</sup>سليمان الطماوي، السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي (دراسة مقارنة)، ط5، دار

الفكر العربي، لبنان، 1996، ص62

<sup>2</sup>سليمان الطماوي، المرجع نفسه

<sup>3</sup>سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة، 1982، ص200.

1-العنصر الايديولوجي: كل حزب سياسي إذا لم يكن حاملا لإيديولوجية فإنه يعبر عن بعض التوجهات، أو أن يكون له مذهب سياسي يسعى لإعلانه وتطبيقه.

2-العنصر التنظيمي: كل حزب سياسي له تنظيم على المستوى المحلي والمستوى الوطني وتكون هناك علاقة بين القمة والقاعدة المنتشرة عبر الوطن.

3-غاية الحزب: أن تتوفر إرادة واضحة في الوصول أو المشاركة في السلطة وممارستها.

4-ضمان التأييد الشعبي: يعمل الحزب على كسب الدعم الشعبي وتجمع أكبر عدد ممكن من المنخرطين والمتعاطفين عن طريق الإقناع للحصول على الأصوات في الانتخابات.

### وظائف الأحزاب السياسية:

\* تحاول تحقيق التكامل القومي: في دول تعاني من الانقسامات على أسس عرقية ولغوية ودينية ووظائفية وجهوية واجتماعية واقتصادية، وترتبط عملية التكامل القومي بهدف أكبر وهو بناء الأمة من ناحية، وبناء الدولة من ناحية ثانية، بحيث يتجه الولاء الأعلى للمواطنين للدولة وليس لأي كيانات أخرى دونها أو فوقها.

\*وظيفة التعبئة السياسية: أحد الأدوار الأساسية للحزب تتمثل في حشد المواطنين خلق النظام الحاكم أو بالأحرى خلق السياسة التي تترتب على قمة الدول والحزب معا، ولقد استخدمت الأحزاب أدوار عديدة لتحقيق هذا الهدف من شأنه توسيع قاعدة التأييد السياسي للسلطة الحاكمة.

\* وظيفة الضبط والسيطرة: ففي عديد من دول العالم الثالث وبخاصة تلك التي أخذت بنظام الحزب الواحد أو الحزب المسيطر في فترات سابقة أو التي لا تأخذ به إلى حد الآن، تحول الحزب تدريجيا إلى أداة تستخدمها الدولة أو بالأحرى القيادة السياسية لممارسة نوع من الضبط والسيطرة على المجتمع.

\* وظيفة التي تعتبر أن الأحزاب كقنوات لتوزيع الموارد والمنافع على بعض الفئات أو الجماعات أو المناطق داخل الدولة.

\*وظيفة المشاركة في صنع القرار والسياسات العامة ومراقبة تنفيذها إلا أنه إتفاق شبه تام على محدوديته وهامشيته دور الأحزاب كقنوات لصناعة القرارات ورسم السياسات العامة والبرامج.<sup>1</sup>

\*وظيفة إضفاء الشرعية: إلا أن الحزب الواحد في العديد من الحالات مارس دورا هاما في تدعيم شرعية النظام السياسي من خلال ممارسة التعبئة السياسية للمواطنين، والتأكيد على الصفة الكاريزمية للقائد السياسي حتى وإن لم يكن يمثلها لتنفيذ برنامج سياسي معين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>علي الدين هلال دسوقي، اتجاهات حديثة في علم السياسة، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة، 1999، ص183-184.

<sup>2</sup>علي الدين هلال دسوقي، المرجع نفسه

\*مصادر تمويل الأحزاب السياسية في النظام القانوني الجزائري:

## 1- التمويل الخاص للأحزاب السياسية:

حصر المشرع الجزائري انطلاقاً من نص المادة 52 من القانون العضوي 12-04 في ثلاث مصادر أساسية للتمويل نتناولها على النحو التالي:

أ- الاشتراكات: يقصد بها المبالغ المالية النقدية التي يلتزم كل عضو في الحزب بدفعها لخزينة الحزب بصفة دورية، وتعتبر الاشتراكات القلب النابض خاصة بالنسبة للأحزاب الجماهيرية التي تعتمد على الاشتراكات في تمويل نشاطاتها تحت شعار الحزب يعيش من الاشتراكات<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري من خلال أحكام القانون العضوي 12/04 ترك تحديد سقف الاشتراكات إلى هيئتي المداولة والتنفيذية، فهذا الشأن داخلي محض.

ب- الهبات والتبرعات والوصايا: تعتبر من أهم مصادر التمويل بالنسبة للأحزاب السياسية وإنطلاقاً من المواد 52، 55، 56 من القانون 04/12 نلاحظ أن المشرع الجزائري قد سمح للأحزاب بتلقي التبرعات والهبات والوصايا غير أنه فرض عليها مجموعة من القواعد والضوابط والقيود وهذا حفاظاً على النظام العام.

- عائدات استثمار الحزب لأمواله: أجاز المشرع الجزائري للأحزاب السياسية استثمار أموالها لكن هذا الاستثمار يكون في الأنشطة غير التجارية، ومنع عنها الاستثمار في المجالات التجارية.

## 2- التمويل العام (الخارجي):

يقصد به مجموعة الإعانات المقدمة من طرف الدولة وفقاً لنص المادة 190 من قانون الانتخابات، ويتم هذا التمويل بإحدى الوسيلتين فيما أن يكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- التمويل العام المباشر: للأحزاب السياسية الحق في تلقي إعانات مالية من قبل الدولة لكن يشترط أن يحصل الحزب على مقاعد في البرلمان بغرفتيه، وبالتالي قيمة التمويل العام للأحزاب متوقف على نتائج الانتخابات التشريعية وعدد المقاعد المتحصل عليها .

- التمويل العام غير المباشر: يتجسد التمويل غير المباشر في الإعفاءات الضريبية التي تعفى بموجبها الدولة الأحزاب السياسية.

<sup>1</sup> -حسن البدر وادي، الأحزاب السياسية والحريات العامة (دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة في إجراءات تكوين حرية النشاط الحزبي- حق التداول على السلطة)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 391.

غير أن المشرع الجزائري فلم يشر إطلاقاً على هذه الإعفاءات الضريبية سواء ماتعلق الأمر بالممتلكات المنقولة أو العقارية أو على استثماراتها، أو حتى الهبات والتبرعات والوصايا التي تتلقاها الأحزاب السياسية جزئياً أو كلياً.<sup>1</sup>

### دور الأحزاب السياسية في تنفيذ السياسة العامة:

إن السياسة العامة كونها الخطط أو البرامج أو الأهداف العامة التي يفسرها اتجاه العمل للحكومة، فهي كما يراها "ديفيد إستون" تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري موارد الدولة، والمسؤول عن التوجيه هي الحكومة، وهنا تتداخل عدة عوامل (سياسية، اقتصادية سلوكية)، لتعكس في النهاية الأهداف التي ينبغي للحكومة تحقيقها في فترة محددة والاستراتيجية التي تتبعها في الوصول إلى تلك الأهداف بأقصى كفاءة وفعالية.

إن أي نظام سياسي يحتاج إلى وجود هيئة تتخذ عدة قرارات لها طابع سلطوي وقهري، هي الحكومة أو السلطة التنفيذية وهي تلعب في النظام السياسي دوراً مهماً في إعداد وتنفيذ السياسة العامة وهذه الظاهرة مستمدة من طبيعة السلطة وتركيبها البشرية. فالحكومة تعتبر الجهة التي تترجم وأهداف الشعب، وبالتالي يقع على عاتقها بلورة تلك الأهداف إلى برامج دقيقة وسياسات تمس كل القطاعات الحيوية في الدولة وتضعها موضع التنفيذ .

والتنفيذيون هم المسؤولون السياسيون الذين يتسمون بأسماء شتى، وتباين واجباتهم وسلطاتهم، بقدر واضح وكبير وهم المعنيون بأداء الحكومة والنهوض بأعبائهم في المجتمع كما لديهم سلطات حقيقة في سن القوانين والنظم، وتنفيذها ويتجلى دور التنفيذيين في عملية صنع السياسة العامة، من خلال اقتراح السياسات العامة الجديدة، والاضطلاع بتطبيقها ومحاسبة التابعين على أدائهم رسمياً، وأن فاعلية النظم السياسي تعتمد على قدرة التنفيذيين لمهامهم في إتخاذ القرارات الحاسمة والمركزية ومواجهة الأزمات الداخلية والخارجية.

وإن كانت السياسات العامة في برامج الحكم والبوثة التي تنصهر فيها التوجهات الفكرية والعلمية للحكومة، من خلال توضيح رؤيتها العملية لتحقيق التنمية في كافة المجالات فإنه لمن المنطقي القول أن السلطة التنفيذية تعد مركز الدائرة في كل عمليات صنع السياسة العامة إعداد وتنفيذ وتقييم ومسؤوليتها في ذلك تفوق أي دور آخر، وللسلطة التنفيذية الأهمية الأولى في إيجاز العملية السياسية، وهي تعد بنية في صنع السياسة العامة، فالتنفيذية عادة تباشر سياسات جديدة، واعتماداً على تقسيم السلطات بين التنفيذية والتشريعية، يكون لها جزء هام تتبناه.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد اقيس، تمويل الأحزاب السياسية في النظام الجزائري ، دراسة مقارنة ،مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد الثاني، جوان 2022، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، ص171، 172

<sup>2</sup> احمد إبراهيم ، علي بن طاهر مفهوم الأحزاب السياسية و دورها في عملية رسم السياسة العامة ،مجلة الباحث، المجلد

## دور الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة:

لا تحقق السياسة العامة مقاصدها وأهدافها بشكل تام وفعلي ما لم تصاحبها عملية التقييم، التي تقوم على معرفة علمية، حقيقة موضوعية بالانعكاسات السلبية أو الإيجابية المترتبة عن السياسة العامة عن تنفيذها، لأن التقييم الفعلي والموضوعي والحقيقي للسياسة العامة وعن تنفيذها، وعن أثر مخرجاتها ومدى فاعليتها وكفاءتها في تحقيق تلك الأهداف، لأن التقييم الفعال والموضوعي للسياسة العامة بعد أساس الحاحها في تحقيق أهدافها ومقاصدها.

فعملية تقييم السياسة العامة تشمل جميع المراحل السياسية العامة، إذ لا تتوقف على فقط على نتائج عملية تنفيذ السياسة، فهي تشمل جميع مراحل السياسة العامة، ولا يتوقف فقط على نتائج عملية تنفيذ السياسة العامة، وبالتالي فإن التقييم يبدأ بتحديد المشكلات والقضايا وصياغتها أثناء وضع الخطط والبرامج وكذلك البدائل من أجل توفير المعلومات حول النتائج المقترحة والآراء العامة من خلال عملية تنفيذ السياسة العامة من خلال المتابعة المستمرة لعملية تنفيذ وأداء المنفذين للسياسة العامة من خلال ذلك على المجتمع والبيئة المعنية بالسياسة العامة، وهكذا فإن السياسة العامة تجمع بين صانعي السياسة العامة ومنفذيها ومقيميها إنطلاقاً من الترابط والتفاعل بين نتائج ومعطيات السياسة العامة يكون تقييم أيضاً مسؤولية الجهات التي تصنعها وأيضاً من الجهات التي تنفذها.<sup>1</sup>

## المنظمات الدولية غير الحكومية:

شهدت البيئة الدولية عدة تحولات سياسية واقتصادية أقتضت بظلالها على طبيعة أدوار ووظائف الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية بفعل ظاهرة العولمة وما ترتب عنها من الانتقال إلى نمط جديد من السلوكيات وظهور كيانات أخرى على الساحة الدولية إضافة للكيانات التقليدية والمتمثلة بدرجة أولى في المنظمات الدولية غير الحكومية التي أصبحت أحد فواعل العلاقات الدولية بفعل تراجع أدوار الدول على المستوى المحلي والدولي، حيث تضطلع هذه المنظمات بعدة أدوار إنسانية وتنموية في كثير من دول العالم، إضافة إلى أدوارها في إدارة العديد من القضايا المرتبطة بالصراعات والحروب والشؤون البيئية .

و تعتبر ظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية قديمة من حيث النشأة وتعود إلى أواخر القرن التاسع عشر إلا أنها تطورت بشكل ملحوظ في القرن العشرين خاصة بعد ظهور منظمة الأمم المتحدة التي شجعت مثل هذه المنظمات.

## تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية:

<sup>1</sup> احمد إبراهيم ، علي بن طاهر ، المرجع نفسه ، ص 87

✓ تعريف الأمم المتحدة للمنظمات الدولية غير الحكومية: هي تنظيمات أو جمعيات خاصة ينشئها الافراد بمبادرة خاصة منهم وبعيدا عن تأثير الحكومة، وتنشأ عادة كاستجابة تلقائية للشعور بالحاجة الى تنظيم الصفوف من أجل ممارسة نشاط ما

✓ عرفها انتوان غازا نونو Antoine gaza no بانها تجمع للأشخاص طبيعيين أو معنويين خواص من جنسيات مختلفة دولية بطابعها وبوظائفها وبنشاطها ولا تهدف الى تحقيق الربح وتخضع للقانون الداخلي للدولة التي يوجد فيها مقرها

✓ عرفها تونسي بن عامر بانها تتميز أساسا بانها جمعيات خاصة لا يتم تكوينها باتفاق من الحكومات، وانما بين افراد وهيئات خاصة أو عامة من الدول وجنسيات مختلفة تسعى للتأثير على مجرى العلاقات الدولية

✓ تعريف عمر سعد الله: هي كيانات قانونية جديدة مستقلة عن الحكومات تنشأ بموجب اتفاقات بين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاصين وتمارس نشاطات ذات طابع دولي هام لتوفير الاحتياجات التي لا تفي بها السوق او القطاع العام او الدولة أو المجتمع الدولي<sup>1</sup>

### من خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية نذكر:

صفة المبادرة الخاصة ( تنشأ كجمعية وتستند لقانون الجمعيات، هيكلها التنظيمي رسمي وتتكون من أجهزة مختلفة)، لا تسعى لتحقيق الربح وهدفها انساني ولكن هذا لا يفي قيامها ببيع ونشر كتب والمنشورات تساهم في دعم ميزانيتها، غياب صفة الحكومية فهي لا تنشأ باتفاق بين الحكومات، اكتسابها صفة الدولية وتأتي من اتساع نشاطها عبر العالم

### أشكال المنظمات الدولية غير الحكومية:

تأخذ المنظمات الدولية غير الحكومية عدة أشكال تحددها مجموعة من العوامل كطبيعة الدور وطبيعة المجال الجغرافي بالإضافة الى مجموعة كثيرة من العوامل الأخرى، ويمكن أن نميز بين عدة اشكال منها:

- **الشبكة:** ويقوم هذا المبد على الشراكة وبيادر الى انشائه مجموعة مؤسسين محدود العدد، وتعتبر الشبكات العابرة للدول ذات أهمية دولية وإقليمية ومحلية حيث تساهم في تحقيق التقارب والتشابك بين النماذج الاجتماعية والثقافية القادرة على مساندة عمليات التكامل الإقليمي والدولي عبر بناء روابط جديدة بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية مثل: الشبكة العربية للمنظمات الاهلية وهي منظمة إنمائية مقرها القاهرة حيث يشمل نشاطها مختلف الدول العربية

<sup>1</sup> نور الدين علوش، المنظمات غير الحكومية وهران حقوق الانسان، نموذج المنظمة المغربية لحقوق الانسان، دار ناشري للنشر والتوزيع، دون بلد النشر، 2011، ص17

- **الاتحاد (التحالف):** وهي مجموعة من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية بالإضافة الى النقابات والروابط المهنية ضمن حيز جغرافي إقليمي او دولي منها اتحاد المحامين العرب وهو<sup>1</sup> نموذج للاتحاد والتحالف على المستوى الإقليمي وله مكانة استشارية في الأمم المتحدة، نجد كذلك الاتحاد الدولي للمنجين الزراعيين، الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر.
- **الجمعية:** يتميز هذا الشكل بالمرونة في مجال العضوية حيث يوفر سياسة الباب المفتوح في اطار هذه العضوية كما يسهل عملية الاتصال بين الأعضاء مثل: الجمعية الدولية لأمراض النباتات، الجمعية البيطرية العالمية.<sup>2</sup>

### مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي:

منذ أواخر القرن العشرين شهدت عمليات التحول الديمقراطي زيادة معتبرة على المستويين الدولي والمحلي، فعلى المستوى الدولي تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية أحد ابرز الفواعل الدولية في مجال التحولات الديمقراطية وذلك نظرا لما تقدمه من دعم لهذه التحولات، حيث لم يعد يقتصر دور المنظمات على الوظائف التقليدية مثل الأدوار الإنسانية بل تعداه الى ظهور أدوار جديدة ترتبط بمجال دعم التحول الديمقراطي وتستهدف بالدرجة الأولى الدول التي تشهد تحولا ديمقراطيا او الدول الحديثة العهد بالتحول.

قامت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية بمساعدة الكثير من الحكومات خاصة حكومات الدول النامية وذلك عبر مجالات أهمها: الدستور، العدالة الانتقالية، الانتخابات، ويمثل هذه العناصر الثلاثة احد ابرز القضايا التي تشغل الرأي العام الحكومي خصوصا في مرحلة التحول، ويستهدف الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية غير الحكومية الى الأحزاب السياسية كالقضايا والجوانب الإدارية لهم، الاتصال، الهيكل التنظيمي، التمويل كما يستهدف هذا الدعم الموارد البشرية المتعلقة بقيادات وأعضاء الأحزاب وتعتبر العناصر السابقة المحدد الأساسي لفعالية الحزب.

مثال: ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي في تونس ( الربيع العربي) سنة 2011 من خلال وضع استراتيجية تقوم على دعم التحول الديمقراطي من خلال ثلاثة محاور رئيسية وهي بناء القدرات، التثقيف السياسي، تقديم المشورة والتوجيه للفاعلين السياسيين والمدنيين، نشر الثقافة السياسية والوعي السياسي وهذا كله من خلال الدورات التدريبية والورش التكوينية التي قدمتها

### دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم المجتمع المدني والاعلام:

<sup>1</sup> قاسمي بن صالح، دور المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان حسب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، مذكرة ماجستير في العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص68

<sup>2</sup> قاسمي بن صالح، المرجع نفسه.

تعد المنظمات الدولية غير الحكومية احد الجهات الدولية الداعمة لمؤسسات المجتمع المدني والاعلام في مختلف الدول والأقطار، فقد قامت هذه المنظمات برسم مجموعة من الاستراتيجيات لدعم قطاعي المجتمع المدني والاعلام مستندة في ذلك على مجموعة من الأدوار ابرزها الدورات التدريبية والتكوينية، الحلقات النقاشية، الندوات والمؤتمرات، التقارير والمطبوعات، وفي بعض الأحيان الدعم الفني من خلال تقديم المساعدات الفنية كالتجهيزات، اما في المجال الإعلامي فارتكز على الدفاع عن الحريات الإعلامية وكذلك بناء قدرات الإعلاميين مثل: **منظمة العفو الدولية (AIO)** وهي من ابرز المنظمات الدولية غير الحكومية المدافعة عن حقوق بما فيها حرية الراي والتعبير التي تعتبر جزء من الحرية الإعلامية، ومن أدوات دفاعها عن الحرية تنظيم حملات التضامن مع سجناء الراي خاصة الصحافيين<sup>1</sup>.

**منظمة مراسلون بلا حدود (RWB)** وهي تسعى للدفاع عن الحريات الإعلامية في ظل التهديدات المتزايدة للعمل الإعلامي في مختلف الدول، حيث يهدد الصحفيون بالسجن أو القتل بسبب التعبير عن آرائهم فهي كمنظمة تقوم بتأمين المراقبة الدائمة لانتهاكات حرية الاعلام في العالم والتنديد بها عبر وسائل الاعلام<sup>2</sup>.

**نشاط تطبيقي:** انطلاقا من المعلومات المقدمة والزيارات الميدانية للمؤسسة في إطار اجراء تربص ميداني، ماهي طبيعة الثقافة التنظيمية والقيادة الإدارية (الاتصال الداخلي) في المؤسسة محل الدراسة؟

---

<sup>1</sup>مصعب شنين، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس 2015/2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية، تخصص إدارة المنظمات الدولية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، 2016/2017، ص 159، 171

<sup>2</sup>مصعب شنين، المرجع نفسه

